مصر

الحرية للسجينات

التحالف الإقليمي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للمدافعات عن حقوق الإنسان

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

Belady
An island for humanity

النديم
El Nadeem Center

السّيدة:

مروة أشرف محمد محمد عرفة

"مروة عرفة"

مصر الحرية للسجينات

التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ECRF المفوضية المصرية للحقوق والحريات Egyptian Commission for Rights and Freedoms

Belady An island for humanity

النديم El Nadeem Center

١. معلومات شخصية

أ. الميلاد:

ولدت السّيدة مروة في ١٦ أغسطس ١٩٩٣، وتمّ إلقاء القبض عليها في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠ وهي في عمر الـ ٢٧ عام.

ب. النشأة:

- نشأت بحي مدينة نصر بمحافظة القاهرة، وسط عائلة متعدّدة الأيدلوجيّات، ينتمي غالبيتها لجماعة الأخوان المسلمين، فتعد السّيدة مروة حفيدة مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا.

- تزوّجت وأنجبت طفلتها «وفاء» الّتي بلغت من العمر ٢١ شهراً وقت القبض عليها، مما خلف للطّفلة اضطرابات سلوكيّة جراء حادثة القبض على والدتها أصيبت على إثرها بالتّوحد، وصعوبة النّطق.

ج. المهنة:

مترجمة.

د. تحت دائرة الضوء:

أصبحت تحت دائرة الضّوء بسبب حرصها الدّائم على تقديم المساعدات والتّبرعات لمستحقيها من بينهم أهالي السّجناء/ات السّياسيين/ات والمحتجزين/ات من خلال تقديم إمدادات من الطّعام والملابس دون تمييز، فقد بذلت مجهوداتٍ جمّة لتوفير مساعدات للأسر المسيحيّة النّازحة من مدينة العريش بعد تهديدات داعش في ٢٠١٧. كانت أسرتها تخشى أن تعتبر الدّولة المصريّة هذا العمل الإنسانيّ من قبيل التّمويل خاصّةً مع ارتباط نسب عائلتها باعتبارها حفيدة حسن البنا مؤسّس جماعة الإخوان المسلمين، وفي هذا الإطار يقول محاميها:
«الحاجة إللي كانت في ذهنها إنّها بتحب النّاس كلها وعايزة تخدمهم، هي سخيّة وخدومة، متستحملش حد يبقى مش طايل، وده إللي وداها في داهية».
إثر ذلك طالبت منظمات المجتمع المدنيّ وعدد من النّشطاء/ات السّياسيين/ات بالإفراج عنها، خاصّة مع عدم تقديم أدلة واضحة تثبت تورطها في القضيّة المدرجة على ذمّتها.

٢. حالات القبض السابقة:

لم يتم القبض على السّيدة مروة على ذمّم قضايا أخرى.

٣. تسلسل زمني من بداية القبض:

أ. خلفية القبض:

- **٢٠ أبريل ٢٠٢٠- القبض:** تم إلقاء القبض على السّيدة مروة من محل إقامتها قبيل منتصف الليل تقريباً وقتما كانت بصحبة شقيقتها الصّغرى بصدد مشاهدة فيلم، حتى قرع جرس الباب وبمجرد فتحه تفاجأت بظابط يرتدي زيّاً مدنيّاً صحبة ٥ رجال يرتدون الزّي العسكريّ، حيث قاموا باقتحام المنزل، واحتجزوا طفلتها البالغة من العمر ٢١ شهراً آنذاك رفقة خالتها ومربية الأطفال في غرفة واحدة، وقد قاموا أيضاً بمصادرة الهواتف المحمولة وأجهزة الـ Ipads، ومن ثمّ القبض عليها دون تقديم أي إذن بالتّفتيش أو القبض من الجهات المختصّة. وما لبث أن تمّ إخفاؤها قسريّاً داخل مقر الأمن الوطنيّ بمدينة نصر وبعض من أقسام الشّرطة.

- **٤ مايو ٢٠٢٠- العرض على النّيابة:** عُرضت على نيابة أمن الدّولة العليا بعد اختفاءٍ قسريّ دام لأسبوعين، وقد أمرت النّيابة بحبسها احتياطيّاً على ذمّة القضيّة.

ب. خلفية عن القضية:

القضيّة رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن الدّولة العليا، والّتي ضمّت أكثر من ٤٠ متهم/ة.

ج. التهم:

- الانضمام لجماعة إرهابيّة.
- ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

د. المحاكمة والأحكام:

- **مايو ٢٠٢٠- بداية تجديدات النّيابة:** قررت نيابة أمن الدّولة العليا حبسها ١٥ يومًا على ذمّة التّحقيقات، على أن يراعى التّجديد لها في المواعيد المقرّرة قانوناً.

- **سبتمبر ٢٠٢٠- بداية تجديدات محكمة الجنايات:** قرّرت محكمة جنايات القاهرة، الدّائرة الخامسة إرهاب، تجديد حبسها ٤٥ يومًا على ذمة التّحقيقات،

- **٢٩ مايو ٢٠٢٢- تجاوز مدة الحبس الاحتياطيّ المقرّرة قانوناً:** استمرت محكمة جنايات القاهرة في مباشرة تجديد حبسها رغم تجاوزها مدة العامين المقررة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائيّة المصريّ، ومازالت قيد الحبس الاحتياطيّ.

٤. ظروف الحبس

أ. أماكن الاحتجاز:

بعد القبض على السّيدة مروة تمّ إخفائها قسريّاً مدّة أسبوعين في مقر جهاز الأمن الوطنيّ بمدينة نصر، تبعه نقلها أولا إلى قسم شرطة التّجمع الخامس، ومن ثمّ إلى قسم شرطة الدّقي، وذلك قبيل نقلها إلى قسم شرطة مدينة نصر أوّل، وأخيراً ترحيلها في يوليو ٢٠٢٠ إلى سجن القناطر نساء لاستكمال فترة حبسها احتياطيّاً.

ب.الانتهاكات:

- احتجاز طفلتها الرّضيعة رفقة خالتها والمربية داخل غرفة في المنزل أثناء إلقاء القبض عليها.
- القبض عليها وتحريز ممتلكاتها دون وجود إذن من النّيابة المختصّة بذلك.
- الإخفاء القسريّ بمقر الأمن الوطنيّ في مدينة نصر لمدّة أسبوعين.
- المعاملة القاسية والإهمال الطبيّ الّذي نتج عنه إصابتها بعدّة أمراض منها: الالتهاب الرئويّ، والارتجاع في المريء.
- الحرمان من الحق القانونيّ في الزّيارة الأسبوعيّة، والسّماح لها بزيارة واحدة في الشّهر مدّتها ٢٠ دقيقة.

ج. ظروف المعيشة داخل مقار الاحتجاز

ظروف المعيشة داخل قسم الشّرطة:

تمّ احتجازها في ظروفٍ قاسية طيلة فترة تواجدها داخل قسم الشّرطة والتي دامت مدّة ثلاثة أشهر.

فقد احتجزت في زنزانة مساحتها تبلغ ثلاثة أمتار مربعة، مكتظّة بما يقرب من ٥٠ سجينة، لا تتوفر فيها

تهوية مما نتج عنه إصابتها بالتهاب رئويّ.
إضافة للمضايقات المستمرة الّتي تعرضت لها من قِبل المحتجزات الجنائيات مما اضطر والدة مروة لتوفير الطعام لجميع المحتجزات معها وغسل ملابسهن في بعض الأحيان.
وفي هذا الإطار قالت والدتها:
«كانوا بيسلّطوا عليها الجنائيّات. والرّاجل كان يسرق الحاجة قدامي».

ظروف المعيشة داخل السجن:

تعرضت لسوء المعاملة داخل سجن القناطر نساء فقد تمّ حرمانها من الزّيارة في أحيانٍ كثيرة، وقد تعمّدت الإدارة تسليط الجنائيّات عليها بغرض مضايقتها. ففي أغسطس ٢٠٢٠ اتبعت إدارة السّجن سياسة قمعيّة تجاه السّجينات السّياسيّات من بينهن السّيدة مروة، وفي فبراير ٢٠٢١ زعمت سلطات السّجن أنّها وجدت ممنوعات «هواتف محمولة» في العنبر الّذي تحتجز فيه بشكل أساسيّ، تبعه نقلها إلى «عنبر المخدرات» فكانت تنام على الأرض بجانب دورات المياه آنذاك، ولم يسمح لها إلا بطعام السّجن لعدّة أسابيع، وقد تمّ حرمانها من التّواصل فيما عدا الزّيارات الّتي أصبحت مرة واحدة في الشّهر لمدّة ٢٠ دقيقة فقط.

السّيدة:

علياء نصر الدين حسن نصر عواض

"علياء عواد"

مصر الحرية للسجينات

التحالف الإقليمي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للمدافعات عن حقوق الإنسان

ECRF المفوضية المصرية للحقوق و الحريات Egyptian Commission for Rights and Freedoms

Belady An island for humanity

النديم El Nadeem Center

١. معلومات شخصيّة:

أ. الميلاد:

ولدت السّيدة علياء في ٢١ أبريل ١٩٨٥، وتمّ القبض عليها وهي في عمر ٢٩ عام.

ب. النشأة:

نشأت في منطقة حلوان بالقاهرة، وتخرّجت بدرجة البكالوريوس في السّياحة.

ج. المهنة:

مصوّرة صحفيّة لشبكة رصد الإخباريّة، كانت تعمل على تصوير المظاهرات، من بينها مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ودائماً ما يحكي المقربون منها أنّها عاشقة لمهنتها.

د. تحت دائرة الضّوء:

أصبحت تحت دائرة الضّوء حين تمّ القبض عليها في سبتمبر ٢٠١٤ لتكون السّيدة الوحيدة المتهمة في قضية كتائب حلوان. عانت أيضاً من ظروف صحيّة سيئة داخل محبسها، جعلت المنظّمات الحقوقيّة تطالب بالتّدخل للمطالبة لإخراجها من السّجن.

٢. حالات القبض السّابقة:

لم يتم القبض على السّيدة علياء على ذمّة قضايا أخرى، لكن تمّ القبض عليها مرتين على ذمّة ذات القضيّة «قضيّة كتائب حلوان».

- **القبض الأوّل:** من تاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى تاريخ إخلاء سبيلها في ٢٨ مارس ٢٠١٦.
- **القبض الثّاني:** من تاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧ وحتى الآن.

٣. تسلسل زمنيّ من بداية القبض وحتى صدور الحكم

أ. خلفيّة القبض:

٣ سبتمبر ٢٠١٤ - القبض:
اقتحمت قوّات الأمن محل إقامة السيدة علياء -منزل خالتها-، ونظراً لعدم تواجدها بالمنزل آنذاك، فقد تمّ القبض على خالتها وابنها كوسيلة للضّغط عليها، وبالفعل قامت السّيدة علياء بتسليم نفسها لقسم الشرطة، على خلفيّة قيامها بتصوير مقطع فيديو داخل منطقة حلوان بالقاهرة لعناصر من «كتائب حلوان»، لكن بعد تصويره قيّمت أن تصوير ونشر الفيديو قد يخرج عن المسموح به في العمل الصّحفيّ، لذلك تداركت الموقف وعدلت عن نشره. لكن تمّ نشر فيديو آخر لنفس الواقعة من قبل أفراد آخرين، وقامت جريدة المصري اليوم بنشره, فتم القبض عليها على خلفية الفيديو المنشور. وقد أوضحت أكثر من مرّة أمام نيابة أمن الدّولة العليا، وأمام المحكمة المختصّة انتفاء علاقتها بالفيديو المنشور.

ب. خلفيّة عن القضيّة:

القضيّة رقم ٤٤٥٩ لسنة ٢٠١٥ جنايات حلوان، والمقيدة برقم ٤٥١ لسنة ٢٠١٤ حصر أمن الدّولة العليا، والمعروفة إعلاميّاً بقضيّة «كتائب حلوان.»

بدأت حيثيات قضية «كتائب حلوان» في ١٥ أغسطس ٢٠١٤ بالتّوازي مع زيادة عدد التّظاهرات كنتيجة لمقتل أحد المتظاهرين آنذاك «علاء القمّاش» حين ظهر مقطع فيديو مصوّر يرصد مجموعة من الأشخاص، أطلقوا على أنفسهم «كتائب حلوان»، كانوا حاملين أسلحة، ويهددون فيه بارتكاب أعمال العنف اعتراضاً منهم على القتل والتّعذيب من قبل قوّات الأمن والجيش ووزارة الدّاخليّة خاصّة في أحداث رابعة والنّهضة والمنصّة، والّذي وصل إلى القتل واغتصاب النّساء -على حدّ قولهم- .

في تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٤ أعلنت وزارة الدّاخليّة أنّ عناصر «كتائب حلوان» يقود مخططها بعضاً من رجال جماعة الإخوان المسلمين، إثر ذلك ، قامت قوّات الشرطة بالقبض على ٢١٤ متهم -رجال وأطفال- ومتهمة واحدة -السّيدة علياء-.

ج. التهم:

- الانضمام لجماعة إرهابيّة والتّرويج لأغراضها.
كما تنوّعت الاتهامات الموجّهة لبقية الرّجال والأطفال ما بين ذات الاتهام، واتهاماتٍ أخرى من بينها الاشتراك في تجمهر غرضه التّخريب واستعمال القوة، وأيضاً الشّروع في قتل ضبّاط الشّرطة.

د. المحاكمة والأحكام:

- **١٩ فبراير ٢٠١٥- إحالة القضيّة إلى محكمة الجنايات المختصّة:** أحال النّائب العام الرّاحل هشام بركات القضيّة إلى محكمة الجنايات، أمام الدّائرة الخامسة عشر إرهاب، المنعقدة بأكاديميّة الشّرطة، برئاسة القاضي فتحى البيومي، وحدد لها جلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٥.

- **٣٠ أغسطس ٢٠١٥- أولى جلسات المحاكمة:** انعقدت أولى جلسات محاكمة متهمي قضيّة «كتائب حلوان» بمحكمة الجنايات، أمام الدّائرة الخامسة عشر إرهاب، المنعقدة بأكاديميّة الشّرطة، برئاسة القاضي فتحى البيومي، وعضويّة المستشار أسامة عبد الظاهر، والمستشار خالد الزناتي.

- **٢٨ مارس ٢٠١٦- إخلاء السّبيل:** تمّ إخلاء سبيل السّيدة علياء عام ٢٠١٦ نظراً لكونها السّيدة الوحيدة بين المتهمين.

- **٢٣ أكتوبر ٢٠١٧- إعادة القبض عليها:** أمرت المحكمة بالتّحفظ عليها أثناء حضورها إحدى جلسات المحاكمة، وذلك بعد أقل من عام واحد من إخلاء سبيلها، ومن ثمّ دخولها السّجن مجدداً.

- **٢٨ يونيو ٢٠٢٢- الحكم:** قضت محكمة الجنايات، الدّائرة الأولى إرهاب، المنعقدة في معهد أمناء الشّرطة بطرة، برئاسة القاضي محمد شيرين فهمي على السّيدة علياء بالسّجن المشدد لمدة ١٥ عام.

- **٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣- أولى جلسات الطعن أمام محكمة النّقض المصريّة:** نظرت محكمة النّقض المصريّة طعن السّيدة علياء على الحكم الصادر ضدها بالسّجن المشدد مدّة ١٥ عاماً، وقد تقرر تأجيل الجلسة إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٣ للإطلاع.

- **٢٨ نوفمبر ٢٠٢٣- ثانِ جلسات الطعن أمام محكمة النّقض المصريّة:** استكملت محكمة النّقض المصريّة نظر طعن السّيدة علياء على الحكم الصادر ضدها بالسّجن المشدد مدّة ١٥ عاماً، وقد تقرر تأجيل الجلسة إلى ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣ لاستكمال المداولة.

٤. ظروف الحبس

أ. أماكن الاحتجاز:

تمّ احتجاز السّيدة علياء أثناء مدّة اختفائها داخل مقرّات الأمن الوطنيّ، كما تمّ احتجازها لعدّة أشهر

داخل قسم شرطة حلوان، ثم نقلها إلى سجن القناطر نساء، وأخيراً نقلها إلى سجن العاشر من رمضان الجديد، وهو السّجن الّذي تقضي داخله مدّة عقوبتها الآن.

ب. الانتهاكات:

تعرّضت لعدد من الانتهاكات مثل:

- القبض على خالتها وابنها لإجبارها على تسليم نفسها للشّرطة.
- الاستجواب دون حضور محامي.
- الاقتياد إلى مقر الأمن الوطنيّ بعد القبض عليها لأول مرّة، والضّغط عليها لإرغامها على تسجيل اعترافات غير حقيقية.
- المنع من الزّيارة.
- التّعنت في تنفيذ الطلبات من قبل المحكمة المختصّة، وحتى إن استجابت المحكمة للطلبات لا يتم تنفيذها في غالبية الأوقات, وذلك مثل المماطلة في تنفيذ قرارات علاجها.
- وضعها داخل قفص زجاجي أثناء حضور الجلسات، فلا تستطيع التّواصل مع الموكل/ة بالدّفاع عنها، أو مع القاضي، أو حتى استخدام حقها في المناقشة والدّفاع.

ج. ظروف المعيشة داخل السجن:

مرّت السّيدة علياء بظروف احتجاز سيئة تتخللها مشكلاتٍ صحيّة بدأت بظهور أورام في الرّحم، وبعد معاناة شديدة تمّ استئصال تلك الأورام، وبعد ذلك ظهرت مشكلة صحيّة أخرى تتمثل في مرضها بالنّاسور في الظهر، ورغم أنها بالفعل أجرت عملية النّاسور، إلا أنّها تحتاج لتكرار العمليّة بتقنياتٍ أفضل نظراً لضعف إمكانية مستشفى السّجن، وإصابتها بنزيف مستمر.

مؤخرا، تفاجئت السّيدة علياء بظهور أورام جديدة في الرحم، في رحلة معاناة صحيّة لا تنتهي داخل السّجن.

السّيدة:
هدى عبد المنعم عبد العزيز حسن

"هدى عبد المنعم"

مصر الحرية للسجينات

التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

Belady
An island for humanity

النديم
El Nadeem Center

١. معلومات شخصيّة:

أ. الميلاد:

ولدت السّيدة هدى في ٢٨ يناير ١٩٥٩ بالقاهرة، وتمّ القبض عليها في عمر ٥٩ عام.

ب. النشأة:

نشأت في أسرة من الطّبقة المتوسّطة، حيث كان يعمل والدها مدير عام في شركة «مصر للتّأمين». وقد درست حتى تخرّجت من كليّة الحقوق بجامعة عين شمس عام ١٩٨٢. تزوجت من المحامي خالد بدوي، وأنجبت ٤ بنات.

ج. المهنة:

محاميّة بالنّقض والدّستوريّة العليا، وناشطة حقوقيّة.

د. تحت دائرة الضوء:

- لمع نجمها إبان ثورة يناير ٢٠١١، حيث عُيّنت بالمجلس القوميّ لحقوق الإنسان في فبراير ٢٠١٢ بلجنتي المرأة، والحقوق السّياسيّة والمدنيّة، واستمرت بالمجلس حتى تمّ تجميد نشاطه عقب أحداث ٣ يوليو ٢٠١٣، وكان آخر نشاط لها به في سبتمبر ٢٠١٣ حيث شاركت في المؤتمر الدّوليّ لحقوق الإنسان بأيرلندا، وكانت أيضاً عضوة من أعضاء مجلس النّواب المصريّ في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، وعملت كذلك كمستشارة للتنسيقيّة المصريّة للحقوق والحريّات، وكانت من أبرز النّشطاء/ات الّذين/اللواتي قاموا/من بتوثيق العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حوادث الاختفاء القسريّ.

- عملت كمستشارة قانونيّة في اللجنة الإسلاميّة العالميّة للمرأة والطّفل التّابعة للمجلس الإسلاميّ العالميّ للدعوة والإغاثة برئاسة الدّكتور محمد سيد طنطاوي منذ نهاية التّسعينيات، وقد مثّلت مصر في مؤتمرات ذات صلة بـ الاتفاقيّات والإعلانات الدوليّة المتعلّقة بحقوق المرأة والطّفل، كما عملت كمتحدثة باسم ائتلاف النّساء الثّوريّات في مصر، وهي مجموعة ذات توجه إسلاميّ، كانت تعارض عزل الرّئيس السّابق محمد مرسي.

- تم وضعها على قوائم المنع من السّفر منذ عام ٢٠١٣ على خلفية اتهامات بارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين ونظام الرئيس السابق محمد مرسي.

- **في بداية نوفمبر ٢٠١٨** تم إلقاء القبض عليها من منزلها على خلفيّة نشاطها الحقوقيّ، واقتيادها لجهة غير معلومة، وهو ما أوقعها ضحيّة الإخفاء القسريّ مدّة ٢١ يوم، وعرّضها للعديد من الانتهاكات، حيث تدهورت حالتها الصّحيّة، مما دفع العديد من النّشطاء/ات السّياسيين/ات، ومنظمات المجتمع المدنيّ للتّدوين عنها بغية إطلاق سراحها.

ه. جوائز:

في نوفمبر ٢٠٢٠ أعلن اتحاد نقابات محاميّ أوروبا فوز السّيدة هدى عبد المنعم بجائزة الاتحاد السّنوية تقديراً لدورها في الدّفاع عن قضايا حقوق الإنسان، وتمنح تلك الجائزة للمحامين/ات الّذين/اللواتي جلبوا/بن الشّرف لمهنة المحاماة من خلال تمسكهم/ن بأعلى قيم السّلوك المهنيّ في مجال حقوق الإنسان.

٢. تسلسل زمنيّ من بداية القبض وصدور الحكم في القضية الأولى وحتى إدراجها على ذمة القضية الثانية

القضية الأولى

أ. خلفية القبض:

- **١ نوفمبر ٢٠١٨- القبض:** في تمام السّاعة الواحدة والنصف صباحاً من يوم ١ نوفمبر عام ٢٠١٨، اقتحمت قوات تابعة للأمن الوطنيّ منزل السّيدة هدى في القاهرة، وألقت القبض عليها دون إطلاعها أو ذويها على أمر الضّبط، أو إبراز هوياتهم الشّرطية، كما أتلفوا العديد من ممتلكات الأسرة. وقد نشرت أسرتها صوراً تظهر الدّمار الذي أحدثته عمليّة المداهمة والتّفتيش. حيث ذكرت ابنتها فدوى، أنّ قوّات الأمن قضت ما يقارب السّاعتان في تفتيش المنزل، وغادروا ومعهم عدّة حقائب.

- **٢١ نوفمبر ٢٠١٨- الظهور أمام نيابة أمن الدولة العليا:** ظلت قيد الاحتجاز في مقرات الأمن الوطني لمدة ٢١ يوم، حيث امتنعت المؤسّسة الأمنيّة عن الإفصاح عن مكان احتجازها، بل ونفت أيضاً تواجدها في قبضتهم حتى ظهرت أمام نيابة أمن الدّولة العليا في ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ ليتم التّحقيق معها دون علم أسرتها، بواسطة وكيل النّائب العام أحمد سعفان، وبإشراف المستشار خالد ضياء الدين رئيس نيابة أمن الدّولة، ومن ثمّ إدراجها على ذمّة القضيّة المعروفة إعلاميّاً بـ»قضيّة التّنسيقيّة».

ب. خلفية عن القضية:

القضيّة رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن الدّولة العليا، والمعروفة إعلاميّاً بـ»قضيّة التّنسيقيّة»، والمقيدة برقم ١ لسنة ٢٠٢١ جنايات أمن الدّولة طوارئ.

بدأت حيثيّات هذه القضيّة بإنشاء شركة محاماة/ مؤسسة، أُطلق عليها اسم»التّنسيقيّة المصريّة للحقوق والحريّات» منتصف عام ٢٠١٤ بعد أحداث فضّ اعتصام رابعة العدويّة، وكان المنوط بها الدّفاع عن سجناء/ات الرّأي، والمختفين/ات قسريّاً، وتوفير الدّعم القانونيّ لهم/هن، ونشر أخبارهم/هن، والجلسات القضائيّة الخاصّة بهم/هن.

وبالإضافة للسيدة هدى عبد المنعم، تضم هذه القضيّة السيدة عائشة خيرت الشّاطر، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، والسّيد عزت غنيم، المحاميّ الحقوقيّ والمدير التّنفيذيّ للتّنسيقيّة.

ج. التّهم:

التّهمة العامّة والّتي تشمل كل المدرجين/ات على ذمّة هذه القضيّة وعددهم ٣١ متهم/ة.

- الانتماء إلى جماعة أسّست على خلاف القانون.

التّهمة الخاصّة والّتي تتعلق بممارستهم/هن للعمل الحقوقيّ، تم توجيهها لأفراد «التّنسيقيّة المصريّة للحقوق والحريّات» الأربعة فقط، ومنهم/هن السّيدة هدى عبد المنعم وهي:

- استخدام مواقع على شبكة المعلومات الدّوليّة بغرض التّرويج لأفكار داعية إلى ارتكاب أعمال إرهابيّة.
- الاضطلاع في تأسيس «التّنسيقية المصريّة للحقوق والحريّات»، أحد الكيانات غير المشروعة.
- توفير الدّعم الماليّ لعناصر تنظيم الإخوان بجناحيه (الثوريّ، المسلّح).
- إعداد وإصدار بيانات وتقارير شهريّة تتضمن أخباراً كاذبة ومغلوطة عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلاً عن ادعاءات الاختفاء القسريّ، وترويج تلك البيانات من خلال المنظّمات الحقوقيّة خارج البلاد، ذات التّوجهات المناهضة.
- التحريض على الإضرار بالاقتصاد الوطنيّ.

د. المحاكمة والأحكام:

- **أبريل ٢٠١٩- التّجديد أمام محكمة الجنايات:** مثلت السّيدة هدى أمام محكمة الجنايات بمجمع أمناء الشرطة بطرة، لتبدأ دائرة التّجديد ٤٥ يوماً، لمدّة قاربت العامين ونصف متجاوزةً بذلك الحد الأقصى لمدّة الحبس الاحتياطيّ المقررة وفقاً للمادة رقم ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائيّة المصريّ.

- **٢٣ أغسطس ٢٠٢١- الإحالة:** تمت إحالة القضيّة إلى محكمة جنايات أمن الدّولة طوارئ، وقيّدت برقم ١ لسنة ٢٠٢١ جنايات أمن دولة طوارئ مدينة نصر ثانٍ، والمقيدة برقم ٧٠٣ لسنة ٢٠٢١ كلي القاهرة الجديدة.

- **١٦ أغسطس ٢٠٢٢- التّأجيل للمرافعة:** قرّرت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة القاضي: محمد سعيد الشربيني، تأجيل محاكمة السّيدة هدى وآخرين/ات لجلسة ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ للمرافعة.

- **٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢- جلسة المرافعة:** قرّرت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة القاضي: محمد سعيد الشربيني، تأجيل محاكمة السّيدة هدى وآخرين/ات لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠٢٢ لاستكمال المرافعة.

- **١٦ أكتوبر ٢٠٢٢- قرار الإدراج على قوائم الإرهاب:** قرّرت محكمة جنايات جنوب القاهرة إدراج السّيدة هدى وآخرين/ات على قوائم الكيانات الإرهابية لمدّة ثلاث سنوات.

- **١٨ أكتوبر ٢٠٢٢- الطّعن على قرار الإدراج على قوائم الإرهاب:** قضت محكمة النّقض المصريّة برفض الطّعون المقدمة، وتأييد قرار محكمة جنايات جنوب القاهرة بإدراجها و ٤٥ شخصاً على قوائم الإرهاب، وذلك بالقرار رقم ١٨ لسنة ٢٠٢١ قرارات إدراج إرهابيين، والمقيد برقم ٥ لسنة ٢٠٢١ قرارات إدراج كيانات إرهابية.

- **٨ ديسمبر ٢٠٢٢- حجز القضيّة للحكم:** قرّرت الدّائرة الأولى إرهاب، برئاسة القاضي: محمد سعيد الشربيني، حجز القضيّة رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن الدّولة العليا، والمقيدة برقم ١ لسنة ٢٠٢١ جنايات أمن الدّولة طوارئ للنّطق بالحكم في جلسة ٥ مارس ٢٠٢٣.

- **٥ مارس ٢٠٢٣- الحكم:** قضت محكمة جنايات القاهرة، الدّائرة الأولى إرهاب، برئاسة القاضي محمد سعيد الشربيني حضورياً على السّيدة هدى عبد المنعم، بالسّجن المشدد ٥ سنوات، وتبرئتها من تهم التّمويل الأجنبيّ، ووضعها تحت المراقبة الشّرطية ٥ سنوات بعد تنفيذ الحكم، ووضع كل المحكوم عليهم/هن في القضيّة على قوائم الكيانات الإرهابيّة والإرهابيين، وغلق موقع «التّنسيقية المصريّة للحقوق والحرّيات» وحجبه تماماً.

القضية الثانية (التدوير)

أ. خلفية التدوير:

- **٣١ أكتوبر ٢٠٢٣- التدوير على ذمة قضية جديدة:** تم تدوير السيدة هدى على ذمة قضية جديدة بعد انتهاء مدة عقوبتها، حيث تفاجأت بدلاً من خروجها وعودتها إلى أسرتها بعد ٥ سنوات داخل السجن، بتدويرها على ذمة قضية جديدة رغم سابقة الفصل في ذات التهم في قضيتها السابقة التي حوكمت على ذمتها.

ب. خلفية عن القضية:

القضية رقم ٧٣٠ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن الدولة العليا، وهي إحدى قضايا «الانضمام والتمويل».

ج. التهم:

- الانضمام إلى جماعة إرهابية
- التمويل

٣. ظروف الحبس

أ. أماكن الاحتجاز:

ظلّت السّيدة هدى عبد المنعم محتجزة بمقر الأمن الوطنيّ بالعباسيّة لمدّة ٢١ يوم، حتى عرضت على نيابة أمن الدّولة العليا، ثمّ اقتيدت بعد ذلك لمكان مجهول مدّة ثلاثة أشهر، حتى نُقلت إلى سجن القناطر نساء في نهاية يناير ٢٠١٩، ثمّ إلى سجن العاشر من رمضان الجديد في يونيو ٢٠٢٣.

ب. الانتهاكات:

- الإيذاء النّفسيّ وسوء المعاملة، ووضع غمامة على عينها بشكل شبه دائم منذ لحظة القبض عليها وحتى انتهاء فترة احتجازها داخل مقر الأمن الوطنيّ.

- التّعدي بالسّب والشتم.

- الحبس الاحتياطيّ أكثر من عامين بالمخالفة للمدّة القانونيّة المسموح بها في المادة رقم ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائيّة المصريّ.

- المنع من التّريض.

- إيداعها الحبس الانفراديّ المطوّل.

- المنع من التّواصل مع أسرتها أو زيارتها سوى مرّات قليلة استطاعت ابنتها أن تزورها داخل السّجن.

- إجبارها على ارتداء ملابس خفيفة في فصل الشّتاء داخل زنزانة منعدمة التّدفئة.

- تجريدها من متعلقاتها الشّخصيّة البسيطة.

- الإهمال الطبيّ الجسيم، ومنع دخول الأدوية لها، ومنعها من تلقي الرّعاية الطّبيّة المناسبة لحالتها.

- عدم السّماح لها أو لمحاميها بالإطلاع على أوراق القضيّة طوال فترة التّحقيقات والتّجديدات.

- استمرار إجراءات محاكمتها بالرّغم من بطلان عرضها على النّيابة العامّة لتخطيها المدّة المسموح بها.

ج. ظروف المعيشة داخل السجن:

عانت السّيدة هدى من ظروف احتجاز وظروف معيشيّة قاسية منذ لحظة دخولها سجن القناطر نساء في نهاية يناير ٢٠١٩، بدايةً من المنع من الزّيارة أو التّواصل لفترّات كانت أطولهم منذ ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ وحتى ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢، إلى الحبس الانفراديّ المطوّل منذ لحظة دخولها السّجن (تحت مسمى الدّواعي الأمنية)، وصولاً إلى تجريدها من متعلّقاتها الشّخصيّة، وتعرّضها للإهمال الطبيّ الجسيم، والّذي نتج عنه تدهور شديد في حالتها الصّحيّة، حيث مُنعت من تلقّي العلاج ودخول الأدوية لمدّة زادت عن العام، مما تسبب في إصابتها بجلطة في القلب نقلت على إثرها لمستشفى القصر العيني، وعادت بعدها إلى زنزانتها. كما أصيبت في نوفمبر ٢٠٢٠ بتوقف إحدى الكليتين عن العمل، وارتجاع بالكلية الأخرى، وفي أكتوبر ٢٠٢١ وأثناء حضورها إحدى الجلسات أبلغت عن حاجتها لعمل قسطرة، ودعامات في القلب، حيث قالت للقاضي «أنا جاتلي أزمة، وكان المفروض يتعمللي رسم قلب، وده محصلش غير بعد ٢٠ يوم، والدكتور قالي إن عندي انسداد في الشريان التّاجي، وإني محتاجة ضروري قسطرة» ليرد عليها القاضي «مكدبش عليكي ده هيبقى صعب دلوقتي عشان مفيش ترحيلات بتطلع، والمستشفيات مليانة كورونا» وظلّت المعاناة مستمرة.

في يونيو ٢٠٢٣، وعقب نقل السّيدة هدي لسجن العاشر من رمضان الجديد من خطة توزيع سجناء القناطر على بقية السجون، أصدرت أسرتها بيانا مفاده استمرار منعهما من الزيارة والاطمئنان عليها، ومنع دخول الخطابات أو الأدوية مما قد يسبب تدهورا في حالتها الصحية كونها مريضة بأمراض مزمنة.

السّيدة:

صفاء محمد حسن حسن الكوربيجي

"صفاء الكوربيجي"

مصر الحرية للسجينات

التحالف الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمدافعات عن حقوق الإنسان

ECRF المفوضية المصرية للحقوق والحريات Egyptian Commission for Rights and Freedoms

Belady An island for humanity

النديم El Nadeem Center

١. معلومات شخصيّة

أ. الميلاد:

ولدت السّيدة صفاء في ٢٥ يناير ١٩٦٩، وتمّ القبض عليها في ٢٠ أبريل ٢٠٢٢ وهي في عمر ٥٣ عام على خلفيّة القضيّة المعروفة إعلاميّاً بقضيّة «صحفيّات ماسبيرو».

ب. النشأة:

درست بكلية الإعلام جامعة القاهرة، ومن ثمّ عملت كصحفيّة وسكرتيرة تحرير بمجلة الإذاعة والتّليفزيون «ماسبيرو»، وهي مصابة بإعاقة حركية بنسبة ٨٥٪ -شلل أطفال- في القدم اليمنى، وارتشاح بركبة القدم اليسرى.
تقيم منذ فترّة طويلة مع والدتها المسنّة في شقة بحي المقطم بمحافظة القاهرة.

ج. المهنة:

رئيس قسم الاقتصاد وسكرتيرة تحرير بمجلة الإذاعة والتّليفزيون ولها درجة وظيفية ككبيرة مقدمي برامج بدرجة مدير عام وعضوة نقابة الصّحفيين.

د. تحت دائرة الضّوء:

أصبحت تحت دائرة الضّوء إثر سلسلة من البث المباشر لفيديوهات تتضمّن انتقادات لما يحدث للعاملين/ات داخل ماسبيرو، أشهرهم الفيديو الّذي نشرته تعليقاً على إرسال عدد من البلطجية لضرب السّيدات العاملات داخل ماسبيرو، إضافةً إلى واقعة الفصل التّعسفيّ الّتي تعرّضت لها، حيث تمّ فصلها من عملها بمجلة الإذاعة والتليفزيون «ماسبيرو» قبل القبض عليها بثلاثة أشهر، وقد ادّعى المعنيين بفصلها أن قرار الفصل جاء بناءاً على قضائها إجازة مرضية بدون إذن رغم أنّ الكوربيجي عضوة بنقابة الصّحفيين، ويستلزم فصلها أن يتم بحضور لجنة ثلاثية، ورغم عدم تلقيها أيّة إنذارات من المجلة تخصّ انقطاعها عن العمل وتخفيض راتبها للثلث لمدّة ٦ سنوات قبل فصلها. وقد نشرت السّيدة صفاء فيديو قبيل القبض عليها بسويعات تنتقد فيه أداء الحكومة وسماحهم بدخول الإسرائيليين لأرض سيناء، وقالت خلاله أنّ مجهولين يطاردونها هي وصديقة لها، وإنها لجأت إلى قسم شرطة النّزهة، الّذي لم يقدم لها أي عون.

٢. تسلسل زمنيّ من بداية القبض

أ. خلفية القبض:

- **٢٠ أبريل ٢٠٢٢- القبض:** اقتحمت قوّة أمنيّة مدججة بالسّلاح لمنزلها بالمقطم، حطموا باب الشقة، وتمّ تفتيشها تفتيشاً دقيقاً وبعثرة محتوياتها، مع قطع سلك الإنترنت، والتّحفظ على بعض مقتنيات السّيدة صفاء من بينها جهاز «لابتوب» وجهاز «تابلت». لم يتم مراعاة حالتها الصحية باعتبارها من ذوي الهمم فتمّ القبض عليها واقتيادها لمكان غير معلوم.

- **٢١ أبريل ٢٠٢٢- العرض على نيابة أمن الدّولة العليا:** عُرضت على نيابة أمن الدّولة العليا في صمت تام، فلم تعرف أسرتها أو زملائها بعرضها على النّيابة، وقد صرّح مصدر أن التّحقيق تمّ في غياب المحامين/ات، حيث أن مكانها كان غير معلوماً لمدّة ثلاثة أيام منذ تاريخ القبض عليها.

وجّهت لها النّيابة اتهامات أشهرها الانضمام إلى جماعة أسّست على خلاف أحكام القانون، ونشر أخبار كاذبة، ومن ثمّ إدراجها على ذمّة القضيّة رقم ٤٤١ لسنة ٢٠٢٢ حصر نيابة أمن الدّولة العليا، والمعروف إعلاميّاً بقضيّة «صحفيّات ماسبيرو»

ب. خلفية عن القضية:

القضيّة رقم ٤٤١ لسنة ٢٠٢٢ حصر أمن الدّولة العليا، والمعروفة إعلاميّاً بقضيّة «صحفيّات ماسبيرو»، والّتي تضم كل من الصّحفيّة صفاء الكوربيجي والمذيعة هالة فهمي.

من المعروف اعتياد الصّحفيتين على تداول منشورات على صفحتيهما على موقع التّواصل الاجتماعيّ فيسبوك، تنتقدان فيهم الأوضاع السّياسيّة المصريّة، وخاصة سيطرة المخابرات على الإعلام المصريّ، لا سيما كونهما يعملان بمبنى الإذاعة والتّليفزيون الحكوميّ المصريّ (ماسبيرو)، وهما معروفتان أيضاً باهتمامهما بالدّفاع عن حقوق العاملين/ات بماسبيرو منذ وقت طويل.

بدأت وقائع القضيّة بنشر السّيدة صفاء رفقة زميلتها المذيعة هالة فهمي منشورات ومقاطع مصوّرة عبر حسابها على موقع التّواصل الاجتماعيّ فيسبوك، تنتقدان فيها دخول السّياح الإسرائيليين مصر، وإقامتهم احتفالات في عيد الفصح الّذي يأتي تزامنا مع الاحتفال بعيد تحرير سيناء، لم تمر فترّة حتى ألقت السّلطات القبض عليهما.

ج. التهم:

- نشر أخبار كاذبة بالدّاخل والخارج.
- الانضمام إلى جماعة أسّست على خلاف أحكام القانون.

د. المحاكمة:

- **٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢- التّجديد أمام محكمة الجنايات:** قررت محكمة جنايات القاهرة تجديد حبسها إحتياطيّاً لمدّة ٤٥ يوماً، وتوالت التّجديدات دون صدور قرار بإحالة القضيّة إلى المحكمة المختصّة بعد.

٤. ظروف الحبس:

أ. أماكن الاحتجاز:

احتجزت السّيدة صفاء داخل مقر الأمن الوطنيّ، وتمّ ترحيلها إلى سجن القناطر نساء، ومن ثمّ إلى سجن العاشر من رمضان الجديد ضمن خطة توزيع سجينات القناطر على بقية السجون.

ب. الانتهاكات:

- الاحتجاز غير القانونيّ لمدّة ٣ أيام بمقر الأمن الوطنيّ.
- غياب حضور المحامين/ات أثناء التّحقيق معها.
- شنّ حملات تشويه ضدها، أشهرها تصريح اللواء أيمن أبو زيد بشأنها وزميلتها السّيدة هالة فهمي، أن القبض عليهما جاء بناءاً على إجراءات صحيحة نتيجة تحريضهما على الدّولة وبث الفتن.

ج. ظروف المعيشة داخل السّجن:

عانت السّيدة صفاء في زنزانتها بسجن القناطر للنساء، حيث أنّها لا تمتلك القدرة على المشي والتّحرك نتيجة إصابتها بشلل في قدميها، وقد تمّ ترحيلها مؤخراً إلى سجن العاشر من رمضان الجديد ضمن خطة توزيع سجينات القناطر على بقية السجون، ومازالت المعاناة مستمرة.